بما في ذلك بؤره السّوداء وتناقضاته المترافقة. غير أنّ ما ينبثق في نهاية هذا الخطّ التنقيحيّ هو نظرة تخفي شكّاً عميقاً، ليس فقط حيال الإدعاءات الناطقة باسم الحقيقة **للنقد الأيديولوجي** التنويري، بل وحيال القيم الأخلاقية الملازمة لهذه القيم، أقصد، المبدأ القائل ـ مركزيّ في الفلسفة الكانطية ـ أنّه من واجبنا كمواطنين مسؤولين أن **نفكّر أنفسنا** بقضايا ذات خيارات سياسية وأخلاقية مهمّة، وأن نبني هذه الإلتزامات وفق **أفضل أنواع المعرفة المتوفّرة** لدينا عن الظروف والنتائج المترتبة عنها في العالم الحقيقي.(٢٧) إذن، ومهما تكن علاقاتها معقّدة لدى كانط، فإنّ الفهم والعقل العملي لايمكن فصلهما، ليس على الأقلّ إلى درجة اعتبارهما (كما يفعل ليوتار) ينتميان إلى ألعاب لغوية اختلافية بشكلّ كلّي، بحيث يقعان خارج كلّ أمل بتوظيف واقعي يستند إلى أرضيات معرفية وتاريخية وسياسية ـ أخلاقية مشتركة. إنّ المشكلة مع الكثير من التنظيرات الراهنة، سواء قُدّمت بروح مابعد حداثية أو مابعد بنيوية أو براغماتية جديدة، هي أنّها تختزل كلّ الأنظمة الناطقة باسم الحقيقة إلى مجرّد لعب تمارسه "خطابات" متنافسة خالية من أية ضمانة أو مشروعية خارج ماتزوّدها إياه قواعد اللعبة الشّفوية الراهنة. إنّ قيامها بذلك يؤّدي عملياً إلى نفي الفكرة القائلة (المبدأ "التنويريّ" البائد) بأنّ يوجد هامش مهمّ للإختيار بين قضايا ذات أبعاد أخلاقية، وبأنّ أحكامنا المتعلّقة بالخطأ والصواب لايجوز أن تكون بالضرورة ـ ويجب أن لاتكون ـ قضية قيم اجماع محضة، بل يجب أن تتضمّن السبر النقديّ الكافي للمقولات المتعارضة، وتوفّر إرادة الحكم فيما بينها على أسس الضمير الصّاحي والحوار العقلاني.

سوف يبدو هذا الكلام بالطبع عتيق الزيّ بعد قيام فوكو (على سبيل المثال) بهدم الموضوع الكانطي واعتباره مجرّد تلفيق لغويّ، أو "فاصل" مؤقّت في نظام الخطاب أو التمثيل، أي أنا "ماورائي اجرائي" مثير للفضول اختفى الآن من المشهد بقدوم نسق مختلف (جينولوجي أو مابعد إنسانيّ).